

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

المانع الثاني لاندراج الجاهل ضمن قاعدة لا تعاد
لقد استعرض المحقق النائيني المانع الثاني لكي يُخرج الجاهل عن القاعدة، فقال:

2. المانع الثاني: أنا وإن كنا نلتزم بحكمة الحديث على أدلة الأجزاء و الشرائط لأنه ناظر إليها و مبين لمقدار دلالتها، حيث دل على أن الإخلال بشيء منها إذا لم يكن عن علم أو جهل تقصيري لا يقتضي البطلان، إلا أنه (حديث لا تعاد) لا يمكن أن يكون حاكماً على حسنة عبد الله بن سنان المتقدمة: (عن عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أصاب ثوبه جحابة أو دم قال إن كان علم أنه أصاب ثوبه جنابة قبل أن يُصلِّي ثم صلَّى فيه (عالماً بالموضع و جاهلاً بالحكم) و لم يغسله فعَيَّنهُ أن يُعيَّد ما صلَّى و إن كان لم يعلم به فليس عليه إعادة و إن كان يرى أنه أصابه شيء فنظر فلم ير شيئاً أجزاه أن ينضحيه بالماء. [1]) التي دلت على وجوب الإعادة فيمن علم بإصابة الجنابة أو الدم ثوبه قبل الصلاة ثم صلَّى فيه و ذلك (عدم الحكومة) لوحدة لسانهما، لأن لسان الحسنة إثبات الإعادة بقوله: «فعليه أن يعيَّد» كما أن لسان الحديث نفي الإعادة بقوله «لا تعاد» فمورد النفي والإثبات واحد (إذ موضوعهما هو الجاهل) كما أن لسان يعيَّد و لا تعاد، لسانان متنافيان، فهما من المتعارضين (فلاحكومة إذن، فعلينا أن نلحظ النسبة ما بينهما إذ الحكومة قد مُحقت) و النسبة بينهما إما:

1. هي العموم المطلق نظراً إلى أن الحديث ينفي الإعادة مطلقاً (سواء علم أم جهل فلا إعادة على المكلَف) و الحسنة تُثبتها في خصوص العالم بموضوع النجاسة قبل الصلاة، فتُخصِّص الحديث (بأن الجاهل عليه الإعادة) و لأجلها يُحكم بوجوب الإعادة على الجاهل القاصر لعلمه بموضوع النجاسة و إنما لا يعلم حكمها أو لا يعلم الاشتراط.

2. و إنما أن النسبة هي العموم من وجه (فوجه الافتراق الأول:) لاختصاص الحديث (لا تعاد) بغير العالم المتعَمَّد (إجماعاً) فالحديث يقتضي وجوب الإعادة فيمن علم بموضوع النجاسة و حكمها (نظراً إلى الإجماع فالعالم خارج عن حديث لا تعاد) و الحسنة لا تعارضه (و الفارق الثاني بينهما:) كما أن الحسنة تنفي الإعادة بمفهومها من جهل بموضوع النجاسة و حكمها و الحديث لا يعارضها (و أما مادة المجتمع:) و إنما يتعارضان في من علم بموضوع النجاسة و جهل بحكمها لأن الحسنة تُثبت الإعادة فيه و الحديث ينفيها (لأن حديث لا تعاد مطلق من زاوية الجهل) و مع المعارضه و التساقط لا بد من الرجوع إلى إطلاقات أدلة المانعية (بأن الصلاة في النجس باطلة و لاغية) و هي تقتضي بطلان الصلاة في النجس و وجوب الإعادة فيما نحن فيه (و أخيراً تُرافق للحسنـة). [2]

و قد طمس السيد الخوئي على مقولـة المحقق النائيني، قائلاً:

و الجواب عن ذلك: أن وزان الحسنة وزان غيرها من أدلة الأجزاء و الشرائط، و الحديث كما أنه حاكم على تلك الأدلة كذلك له الحكومة على الحسنة، و الوجه فيه، ما ذكرناه غير مرة من أن (أن الحكومة تجري بين الحكمين المولويين أو الإرشاديين:) الأمر بالإعادة (في الحسنة) إرشاد إلى الجزئية أو الشرطية أو المانعية، كما أن نفيها (في لا تعاد) إرشاد و حكاية عن عدم الجزئية و

الشرطية والمانعية، وليست الأوامر الواردة في بيان الأجزاء و الشرائط ظاهرة في الأمر المولوي (بل كلاهما إرشاديان) و عليه فالأمر بالإعادة في الحسنة إرشاد إلى شرطية طهارة التوب و البدن، أو إلى مانعية نجاستهما في الصلاة كما هو الحال في غيرها مما دلّ على جزئية شيء أو شرطيته، إما بالأمر بالإعادة بتركهما أو بالتصريح باعتبارهما في المأمور به، و الحديث حاكم على أدلةهما و ذلك لأنه قد فرض أن للصلاة أجزاء و شرائط ثم بين أن ترك غير الخمسة المذكورة فيه غير موجب لبطلان الصلاة و إعادتها إذا لم يكن عن علم أو جهل تقصيرها و من هنا يتقدّم على أدلةهما (أنها ناظرة إلى جعل الأجزاء فتنفيها و ترفعها عن الجاهم و الناسي) و لا يفرق في ذلك بين دلالة الدليل على الجزئية أو الشرطية بالموافقة و بين دلاته عليهما بالالتزام كما هو الحال في الحسنة، لأن إثباتها بالإعادة عند وقوع الصلاة في النجس يدلنا بالالتزام على شرطية الطهارة في التوب و البدن للصلاة، فالحديث بذلك ينفي اعتبار الطهارة بالإضافة إلى الجاهم القاصر، و مجرد وحدة لسان الحسنة و الحديث (أعد و لا تعد) لا تجعلهما من المتعارضين (كما زعمه المحقق النائي) بعد عدم كون الأمر بالإعادة مولوياً وجواباً (بل الحسنة تُرشد إلى البطلان فقط) و النسبة إنما تلاحظ بين المتنافيين (نظير: يجب و لا يجب) و لا تنافي بين الحاكم و محكمه.[3]

و تلخيصاً لمقوله السيد فإنه يوّد إثبات حكمة حديث لا تعاد على الحسنة: أعد، و يوّد إخراج الروايتين عن التنافي و التضارب لأن السيد يعتقد بأن كلتا الروايتين من نمط الإرشاد فتتفعل الحكومة بينهما إذ حديث لا تعاد يعّد إرشادياً بالإضافة إلى الامتنانية وبالتالي سوف يتحقق التكافي و التنافي، ولكن الحسنة: أعد، رغم أن لسانها إرشادي و لكنها تضاد الامتنان لأنها تشرط الطهارة في الصلاة حتى رغم جهل المكلف، فاختلاف الأسنة و توفر النظارة يولد لنا الحكومة بكل تأكيد، بينما المحقق النائي قد تخيل اتحاد اللسان سلباً للإعادة و إيجاباً للإعادة، ثم زعم أن موضوعهما (الجهل) متّحد أيضاً فتزحلق في باب التعارض، و هذه هي نقطة زلت.

الردّيات تجاه مقوله السيد الخوئي ونهجُّ الآن على عدة نقاط من مقوله السيد:

أولاً: إن المحقق النائي قد أوحد بين لسان النفي و الإثبات في موضوع فارد و هو الجهل، و لهذا لا تتشكل الحكومة وفقاً لرؤيه المحقق إذ إيجاب الإعادة قد انصب (في الحسنة) على نفس الجاهم الذي قد أزيلت عنه الإعادة (في حديث لا تعاد)، فالحسنة تشرط شرطاً و الحديث يحذف ذلك الشرط، وبالتالي، يتجلّي التضارب و التصادم ما بينهما، فلا حكمة إذن.

و ثانياً: إن حديث لا تعاد لا يُحسب إرشادياً لأن لسانه الامتنان و محو الحكم عن الجاهم و الناسي فترةً جهله و نسيانه بالتحديد، فليس لسان الحديث رفع الشرطية و الجزئية و حذفهما عن الجاهم و الناسي أساساً لكي يقال بأن الحديث هو حاكم بالتطبيق، بل قمة امتنانه أنه يغفر للجاهم و الناسي و يُدرجه ضمن المُغتَفِرين، و لهذا فلا حكمة للحديث تجاه الحسنة.

و تتوجه هذه الردّية إلى مقوله المرحوم الوالد أيضاً (من التكليف الأولى و الأمر الثانوي، فراجع في الأعلى).

و ثالثاً: كما أن من المعقول أن يقع التضارب ما بين الحكمين المولويين كذلك ينزل التعارض على الحكمين الإرشاديين، نظير تصادم حديث لا تعاد مع الحسنة، فرغم أن كليهما من نمط الإرشاد إلا أن مجرد توفر لسان الإرشادية لا يولد الحكومة دوماً، بل ربما اصطدمما نفياً و إيجاباً، وفقاً لما حرّرناه للّتو، إذ المعيار هي النظارة.

[1] حر عاملی، محمد بن حسن. مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. محقق محمدرضا حسينی جلالی. ، تفصیل وسائل الشیعه إلى تحصیل مسائل الشریعة، جلد: ۳، صفحه: ۴۷۵، ۱۴۱۶ هـ.ق.، قم - ایران، مؤسسة آل البيت (علیهم السلام) لإحياء التراث

[2] خوئی، سید ابوالقاسم. ، موسوعة الإمام الخوئی، جلد: ۳، صفحه: ۳۱۹، ۱۴۱۸ هـ.ق.، قم - ایران، مؤسسة إحياء آثار الإمام

الخوئي

[3] خوئي، سید ابوالقاسم. ، موسوعة الإمام الخوئي، جلد: ٣، صفحه: ٣٢٠، ١٤١٨ هـ.ق.، قم - ایران، مؤسسه احیاء آثار الامام

الخوئي